مركز القاهرة الإقليمى
للتحكيم التجارى الدولى

تقرير موجز
عن أنشطة مركز القاهرة الإقليمى
للتحكيم التجارى الدولى

تقديم

المستشار الدكتور/ محمد أبو العينين

مدير المركز

مقدم إلى مؤتمر التحكيم الدولى والوسائل
الأخرى لحسم منازعات قضايا
الإنشاءات الدولية وعقود **BOT**
المنعقد فى قاعة المؤتمرات بمقر المركز
فى الفترة من ٨ إلى ١٢ أبريل ١٩٩٧

مقدمة:

يتناول هذا التقرير الموجز الأنشطة المختلفة لمركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى، ويلقى الضوء بصفة خاصة على دوره كهيئة تحكيمية دولية ودوره فى تدريب رجال القانون وغيرهم من المهتمين بالتحكيم التجارى الدولى عن طريق تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية .

وبالإضافة إلى هذا تمت إضافة بعض البنود التى تلقى الضوء على أحدث التطورات التى طرأت على مركز القاهرة .

وسوف يتم إعداد تقرير آخر مطول يتضمن المزيد من التفاصيل عن أنشطة مركز القاهرة ليتم تقديمه إلى سكرتارية اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا فى دورتها السنوية السادسة والثلاثين المنعقدة بمدينة طهران فى الفترة من ٣ إلى ٨ مايو سنة ١٩٩٧ .

١) دور مركز القاهرة كهيئة تحكيمية إقليمية

(١) (أ) إرتفاع عدد القضايا المنظورة أمام المركز:

يحتل مركز القاهرة ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين مكاناً بارزاً بين هيئات التحكيم المحلية والدولية .

ومنذ إصدار التقرير السنوى السابق ارتفع عدد القضايا التى سجلت أمام المركز من إثنتى وسبعين إلى سبعة وتسعين قضية تحكيمية دولية .

وبالإضافة إلى أنماط المنازعات التقليدية التى ينظرها المركز مثل منازعات الإنشاءات والتصدير والاستيراد وعقود التوريد ، تم تسجيل عدد من القضايا ذات أنماط

منازعات غير تقليدية مثل منازعات عقود الإدارة والتشغيل وعقود التأمين ومنازعات البث الفضائى .

ويلاحظ أن التوفيق كوسيلة بديلة لحسم المنازعات قد أحرزت تقدماً ملحوظاً على الصعيد الإقليمى حيث تمت إحالة العديد من المنازعات إلى التوفيق للبت بشأنها. ويرجع هذا إلى مرونة وسلاسة إجراءات التوفيق مما حدا بالأطراف على خلاف جنسياتهم من اللجوء إليه كوسيلة لحسم منازعاتهم .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الشأن أن الأطراف فى بعض القضايا طلبوا اللجوء إلى التوفيق بعد البدء فى إجراءات التحكيم وليس قبل البدء فيها كما كان الأمر متبعاً فى هذا المضمار .

ولعل من أهم الأمثلة على هذا هو القضية التحكيمية التى سجلت بالمركز تحت رقم ٩٣/٣٩ [1] والتى كان طرفاها اتحاد شركات إيطالى ووزارة الأشغال والموارد المائية المصرية. ففى هذه القضية اتفق الطرفان على إحالة نزاعهما إلى التوفيق تحت مظلة مركز القاهرة بعد ثلاث سنوات من بدء إجراءات التحكيم تخللتها بعد الإيقافات. وتعد هذه القضية إحدى القضايا الهامة التى نظرت أمام مركز القاهرة والتى أوشك النزاع فيها على الإنتهاء .

(١) (ب) مركز القاهرة كسلطة تعيين المحكمين:

أضاف مركز القاهرة لوظائفه بُعداً جديداً من أبعاد العملية التحكيمية ألا وهو دوره كسلطة تعيين المحكمين. ويقوم المركز كمؤسسة تحكيمية وفى ضوء خبراته

---

(1) اختصت هذه القضية بنظر النزاع الخاص بإنشاء قناطر إسنا على نهر النيل ، وقد بلغت استثمارات هذا المشروع ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار أمريكى .

وممارساته بالتدخل لتعيين المحكم المشارك أو لتعيين رئيس هيئة التحكيم إذا فشل طرفى النزاع فى الإتفاق على تسميته .

ويلجأ الأطراف إلى المركز لتعيين رئيس هيئة التحكيم بمقتضى تفويض صريح منهم سواء كان ذلك التفويض شرطاً عقدياً أو إتفاقاً تم بعد إبرام العقد [1] .

وترجع رغبة الأطراف فى تخويل المركز هذا الدور الهام إلى العوامل الآتية:

١. إعتماد قواعد التحكيم النموذجية الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ، وبصفة خاصة المواد ٦ ، ٧ ، ٨ الخاصة بتعيين المحكم الفرد ، أو المحكم المشارك ، أو رئيس هيئة التحكيم .
وتكفل قائمة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٦ ضمان تتابع وسهولة إجراءات التعيين .

٢. يلتزم مركز القاهرة بتعيين المحكم من جنسية مغايرة لجنسيات أطراف النزاع (قواعد تحكيم اليونسترال ، المادة ٦ الفقرة ٤). ويضمن هذا الإجراء إستقلال وحياد المحكم المتوقع إختياره لنظر النزاع .

٣. يشكل المحكمون الأجانب حوالى ثلثا عدد المحكمين المسجلين بقائمة محكمى المركز [2] ، مما يتيح مجالاً أوسع للإختيار .

---

(١) لوحظ حديثاً أنه فى بعض شروط التحكيم تم تفويض مركز القاهرة اختصاصاً مزدوجاً ، بإعطائه اختصاص حسم النزاع أولاً ثم اختصاص تعيين المحكم المشارك أو رئيس هيئة التحكيم .

(٢) يبلغ عدد المحكمين المسجلين بمركز القاهرة حوالى خمسمائة محكم .

(١) (جـ) الإعتراف الدولى:

اكتسب مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى إعترافاً دولياً بدوره كمؤسسة تحكيمية نظراً لأنشطته وخبراته فى مجال التحكيم الدولى مما أدى إلى تضمين شرط التحكيم أمام المركز فى كثير من عقود التجارة والاستثمار الدوليين [٣] .

وفى ضوء العدد الكلى للقضايا المنظورة أمام المركز كانت النسب المئوية للمنازعات التى اشتملت على أطراف أجنبية كما يلى:

القارات	الدول	النسبة المئوية
أوروبا	المملكة المتحدة – البرتغال – إيطاليا – فرنسا – ألمانيا – المجر – النمسا – سويسرا – هولندا – اليونان – أيرلندا – روسيا .	٤٢ر٢٪
آسيا	المملكة العربية السعودية – لبنان – اليابان – كوريا – سنغافورة – الإمارات العربية المتحدة – تايلاند .	١١ر٣٪
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن – كاليفورنيا) .	٣٪
أفريقيا	السودان	٢٪

ومن المتوقع أن يتزايد تمثيل الأطراف الأجنبية فى قضايا التجارة الدولية التى تنظر أمام المركز للأسباب الآتية:

---

(٣) انظر ص (٦) الفقرة ٢ – أ ؛ بنود إتفاقيات إمتيازات البترول .

١) إصدار قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ على غرار قانون التحكيم النموذجى للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى. وقد دخل القانون الجديد حيز التنفيذ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٩٤ لينهى بذلك الكثير من المشكلات الخاصة بالتحكيم [١] .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ تزايد العدد السنوى للقضايا التى تنظر أمام المركز. وقد دلت الإحصائيات على أن هذه الزيادة قد بلغت نسبة ١٠٦٪ .

٢) (أ) كما ساهم قانون التحكيم الجديد فى دفع العملية التحكيمية منذ صدوره عام ١٩٩٤ ، فإن الحالة الاقتصادية الراهنة للمنطقة ككل تنبئ بمزيد من الازدهار لمركز القاهرة خلال الفترة القادمة نظراً لوجود ارتباط بين إتساع نطاق معاملات التجارة والاستثمار الدوليين وبين دفع العملية التحكيمية أو أيٍ من الوسائل الأخرى البديلة لحسم المنازعات .

ففى مصر على سبيل المثال تتسم المرحلة الاقتصادية الحالية بالانفتاح ومنح المزيد من التسهيلات للاستثمارات الأجنبية .

ووفقاً لأحد التقارير الوزارية ، تحتاج مصر استثمارات سنوية تقدر بحوالى مائة مليار جنيه مصرى (ما يوازى ثلاثين مليار دولار أمريكى تقريباً) تم تخصيص مبلغ عشرين مليار منها استثمارات حكومية على أن يتولى المستثمرون الأجانب والقطاع الخاص تمويل المبلغ المتبقى البالغ ٨٠ مليار جنيه .

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول أثر القانون الجديد على دفع العملية التحكيمية ، انظر التقرير السنوى لعام ١٩٩٦ المقدم للجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا فى دورتها الخامسة والثلاثين (ص ٣ ، البند ٢) .

وعلى نفس الصعيد ، تشير تقارير صندوق النقد الدولى أنه فى غضون السنوات الأربع القادمة سوف يكون هناك "تدفق فى الاستثمارات الأجنبية على مصر" برءوس أموال تقدر بعدة مليارات من الدولارات .

كما أشارت التقارير أنه خلال الخمس سنوات الماضية أبرمت الحكومة المصرية مائة وسبعين (١٧٠) إتفاق إمتياز مع تسعة وثلاثين (٣٩) شركة بترولية عالمية [١] .

والأمر الجدير بالإهتمام فى هذا الأمر أنه قد تم تضمين شرط التحكيم أمام المركز فى جميع هذه الإتفاقيات جميعاً بلا إستثناء واحد تقريباً .

وعلى هذا نجد أن المتغيرات الاقتصادية المحيطة والازدهار فى مجال التجارة والاستثمار الدوليين تلعبان دوراً إيجابياً فى صالح مركز القاهرة .

٣) يعد الوجود الملحوظ لمكاتب الاتصال الأجنبية التى تمثل أو تعمل بالنيابة عن المؤسسات التجارية الدولية عاملاً مساعداً فى تفادى الجدل المتوقع حول إدارة إجراءات التحكيم فى مقر المركز بمدينة القاهرة .

ومن الملاحظ أن معظم الأطراف الأجنبية الممثلة فى القضايا التى تنظر أمام المركز لها مكاتب إتصال فى القاهرة مما كان له أثر كبير فى تجاوز الصعوبات وإدارة العملية التحكيمية بطريقة سلسة ومرنة .

٤) توصية الدول المستثمرة وهيئاتها المختصة بإدراج شرط التحكيم النموذجى أمام مركز القاهرة فى العقود التى تشتمل على أطراف أجنبية .
وقد بدأ المركز فى أوائل العام الماضى ١٩٩٦ دعوة الهيئات والمؤسسات الحكومية وكذلك الهيئات التشريعية والمحامين ورجال الأعمال إلى إدراج شرط

---

[١] الأهرام الاقتصادى – العدد رقم ١٤٦٣ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٩٧ .

التحكيم النموذجى أمام المركز فى العقود التى يبرمونها مما يعتبر دفعة أخرى للدور التحكيمى الذى يؤديه مركز القاهرة، وكرد فعل طبيعى لهذا إزداد الإهتمام العام بالتحكيم أمام مركز القاهرة وانعكس ذلك فى إزدياد إدراج شرط التحكيم أمام المركز كهيئة تحكيمية مختصة .

٥) تيقن مركز القاهرة من أهمية الدور التعليمى فى دفع التحكيم والوسائل الأخرى البديلة لحسم المنازعات مما حدا به إلى تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية التى يتم فيها تناول المفاهيم العلمية والقانونية الدولية الحديثة المتعلقة بالتحكيم .

(٢) <u>تنظيم المؤتمرات والندوات ودورات التدريب الدولية</u>:

بالإضافة إلى دوره الأساسى كمنظمة تحكيمية دولية ، يقوم مركز القاهرة بدور فعال ومتنامى فى التعريف بأحدث التطورات والمتغيرات التى تطرأ على مجالات التجارة والاستثمار الدوليين. وتعد المؤتمرات والندوات ودورات التدريب التى ينظمها المركز هى الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف حيث يتم تناول الموضوعات ذات الأهمية فى معاملات التجارة والاستثمار الدوليين .

وخلال عام ١٩٩٦ والربع الأول من العام الجارى نظم مركز القاهرة المؤتمرات والندوات الدولية التالية:

(٢) (أ) <u>فى مجال عقود الإنشاءات</u>:

نظراً لتزايد أهمية صناعة الإنشاءات وتنامى حجم الاستثمارات التى تخصص لها، نظم مركز القاهرة مؤتمرين دوليين خاصين بعقود تلك الصناعة الهامة .

أول تلك المؤتمرات عقد بمدينة القاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢٢ مارس سنة ١٩٩٦ بالاشتراك مع الاتحاد الدولى للمهندسين الاستشاريين (فيديك) ، ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ، والبنك الدولى ، ومركز التجارة العالمى .

وقد تمت فى هذا المؤتمر مناقشة عقود الفيديك بصفة عامة وكذلك التحديات والفرص المتاحة للإستثمار فى صناعة الإنشاءات. وقد جذب هذا المؤتمر عدد كبير من المشاركين من الدول الأفريقية مثل أوغندا ، نيجيريا ، جنوب أفريقيا وغير ذلك من الدول الأفريقية الأعضاء فى الفيديك مما أتاح التعرف على فرص الاستثمار فى تلك الدول .

ولما كانت الساحة الدولية قد شهدت تحولاً إستراتيجياً تجاه عمليات الخصخصة واستخدام المفهوم الجديد المتمثل فى عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية ، نظم مركز القاهرة بالاشتراك مع معهد القانون الدولى بواشنطن ، والبنك الدولى ، ولجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) مؤتمراً دولياً عن "عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية" فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٦ بمدينة الغردقة.

وقد جاء تنظيم هذا المؤتمر فى ضوء الاجتماع الذى عقده خبراء اليونسترال فى هذا المجال قبل عدة أسابيع من عقد المؤتمر .

ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه فى المنطقة الأفريقية والعربية ومنطقة الشرق الأوسط ، وقد تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر مستويين متوازيين تمت مناقشة كل منهما على حدة .

تضمن أول هذه المستويات وجهات النظر والخبرات العميقة لثلاث من المنظمات الدولية التى تعمل فى هذا المجال وهى لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ، والبنك الدولى. أما

المستوى الآخر فقد ركز على التجارب المحلية المختلفة فى كل من القطاعين العام والخاص .

وقد شهد هذا المؤتمر عدداً كبيراً من الحضور من كافة أنحاء العالم العربى وخاصةً من شبه الجزيرة العربية. وقد تمت التوصية بأن يعقد المؤتمر الثانى عن ذات الموضوع خلال عام ١٩٩٧ لمتابعة أحدث التطورات التى شهدها العالم فى هذا المضمار .

ويحتاج تقديم التقنيات الجديدة لعقود الإنشاءات تنظيم دورات تدريبية تعليمية فى كيفية إدارة العمليات التحكيمية المتعلقة بهذا المجال ، الأمر الذى قام به مركز القاهرة بالفعل حيث نظم برنامج تحكيمى دولى فى قضايا الإنشاءات كما سيتم تفصيله فيما بعد .

(٢) (ب) <u>فى مجال التحكيم البحرى</u>:

نظراً لخصوصية قواعد التجارة البحرية والأهمية الملحوظة للتحكيم البحرى ، قام مركز القاهرة بتنظيم مؤتمر دولى عن "خصائص التحكيم البحرى" وذلك بمدينة الإسكندرية فى الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٦. وقد شارك فى تنظيم هذا المؤتمر عدة منظمات تحكيمية بحرية دولية مثل جمعية التحكيم البحرى لدول البحر المتوسط ، ولجنة التحكيم البحرى التابعة لغرفة تجارة وصناعة روسيا ، وجمعية التحكيم البحرى الأسبانية ، بالإضافة إلى العديد من الخبراء البارزين الذين يمثلون مدارس مختلفة مثل المدرسة الإنجليزية والأمريكية والسويسرية .

وتكمن الجدة فى هذا المؤتمر فى العرض التحليلى للخصائص الدولية المختلفة للتحكيم البحرى لمختلف المنظمات التحكيمية البحرية .

وفى هذا المضمار تناول العديد من الخبراء الدوليين الاتجاهات المختلفة للتحكيم البحرى وكذلك المفاهيم المختلفة للعديد من الدول ذات الباع الطويل فى

التحكيم البحرى مثل انجلترا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أسبانيا ، اليونان ، سويسرا، روسيا .

كذلك أتيحت الفرصة أمام المشاركين فى هذا المؤتمر لإستعراض الرؤية الشاملة لأحدث التطورات على ساحة التحكيم البحرى وذلك من خلال أطر عمل مختلفة ومتعددة الأمر الذى كان له أثر فى زيادة نجاح المؤتمر .

(٢) (جـ) <u>فى مجال العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية</u>:

نظم مركز القاهرة خلال عام ١٩٩٦ مؤتمره الثالث الذى يعقد كل عامين عن أثار الوحدة الأوروبية على اقتصاديات الدول العربية .

وقد نُظم هذا المؤتمر بمشاركة جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة يومى ٢٢ ، ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩٦ وكان موضوعه "العلاقات الاقتصادية للدول العربية والأوروبية ، اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية" .

ويهدف مركز القاهرة من عقد هذه المؤتمرات إلى إستمرار عملية المتابعة والتسجيل للمتغيرات الحديثة التى تطرأ على العلاقات الأوروبية العربية بغرض تفادى التعقيدات المحتملة ووضع صيغ مقبولة للعلاقات المستقبلية .

وقد بدا فى أعقاب إعلان برشلونة الذى تم إعتماده فى مؤتمر الدول الأوروبية والدول المتوسطية المنعقد فى يومى ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٥ ، بدا أن هناك إتجاه إقليمى واسع النطاق نحو عقد إتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى .

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى حضور المؤتمر من جانب عدد كبير من القانونيين ورجال الأعمال والاقتصاديين من مختلف الدول العربية سواء تلك التى عقدت بالفعل إتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى مثل تونس ، والمغرب أو تلك التى مازالت تتفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقيات مثل جمهورية مصر العربية ، أو تلك التى من

المحتمل أن تعقد هذه الاتفاقيات فى المستقبل مثل المملكة العربية السعودية والكويت ، وموريتانيا .

وقد نجح هذا المؤتمر فى جذب الرأى العام حيث حضر مايقرب من أربعين وكالة أنباء محلية وإقليمية قامت بتغطية أحداث المؤتمر .

وفى الجلسة الختامية أوصى المشاركون بالاجماع على تشكيل لجنة متابعة لرصد المتغيرات الإقليمية وتقديم قاعدة بيانات شاملة للمؤتمر المزمع عقده عام ١٩٩٨ .

٢ - د - فى مجال أعمال لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال):

مع تزايد المشكلات الخاصة بمعاملات التجارة والإستثمار الدوليين ، استطاعت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال) تقديم مجموعة متجانسة من القوانين النموذجية التى تساعد على تفادى المشكلات المتعلقة بتلك المعاملات .

ونظراً لأهمية هذه القوانين والقواعد للتشريعات المحلية ، قام مركز القاهرة بالإشتراك مع جامعة الدول العربية بتنظيم مؤتمر دولى بمقر الجامعة فى الفترة من ١ إلى ٤ ديسمبر ١٩٩٦ عن "الإتجاهات الحديثة فى قوانين التجارة والاستثمار الدوليين".

وفى هذا المؤتمر تولت هيئة من ثلاث خبراء من اليونسترال إستعراض القوانين النموذجية المختلفة التى أصدرتها اللجنة. وقد كان من بين القوانين التى نوقشت فى هذا المؤتمر إتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولى للبضائع ، قانون اليونسترال النموذجى للتحويلات الدولية الدائنة ، قانون اليونسترال النموذجى لمناقصات البضائع والإنشاءات والخدمات، قانون اليونسترال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى ، إتفاقية

الأمم المتحدة للضمانات المستقلة وخطابات الإعتماد المتبادلة ، إتفاقية الأمم المتحدة للإعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية .

وفى المقابل تم تحليل ومناقشة العديد من التشريعات العربية المحلية ، وقد أبدى الحاضرون ملاحظاتهم حول مدى وكيفية تأثير النصوص النموذجية المختلفة لليونسترال على التشريعات المحلية والمعاملات الداخلية .

وقد شارك فى هذا المؤتمر عدد كبير من الحضور من كافة الدول العربية تقريباً .

٢ – هـ – فى مجال الدورات التدريبية التحكيمية المتخصصة:

بدأ مركز القاهرة فى إعتماد سياسة خاصة بتنظيم دورات تدريبية متخصصة على إعتبار أن المرحلة الحالية تتطلب تقديم مثل هذه الدورات فى مجالات التحكيم وغيره من موضوعات التجارة والإستثمار الدوليين لنفاد الغرض من الدورات ذات الأطر العامة لهذه الموضوعات كما كان متبعاً من قبل .

ففى مجال التحكيم فى عقود الإنشاءات نظم مركز القاهرة بالإشتراك مع جمعية التحكيم الأمريكية برنامجاً تدريبياً فى مجال التحكيم فى عقود الإنشاءات الدولية وذلك بمدينة القاهرة يومى ٢٢ ، ٢٣ مايو ١٩٩٦. وقد ركز هذا البرنامج التدريبى – الثامن عشر فى ترتيب دورات المركز التدريبية – على المفاهيم والأفكار الأمريكية الذى تعكسه قواعد جمعية التحكيم الأمريكية .

وقد أعرب المشاركون فى هذا البرنامج من قانونيين ورجال أعمال وبعض العاملين بالمشروعات الأمريكية – أعربوا عن إهتمامهم بحضور مثل هذه البرامج التدريبية التى تتيح لهم التعرف على المفاهيم والأفكار الأمريكية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة فى هذا الشأن .

وفى نفس هذا الإتجاه ، قام مركز القاهرة بتنظيم دورتين تدريبيتين متتاليتين عقدت أولهما فى الفترة من ١٦ إلى ٢٤ فبراير ١٩٩٧ لرجال القضاء العسكرى بصفة خاصة ، فى حين نظمت الدورة الثانية يومى ٢ ، ٣ مارس ١٩٩٧ لرجال القضاء العاملين فى المحاكم المصرية المختلفة .

٣ - الأنشطة المستقبلية لمركز القاهرة

وضع مركز القاهرة خطته للأنشطة المستقبلية خلال عام ١٩٩٧، وتتضمن هذه الخطة الأحداث الآتية:

١. مؤتمر دولى عن "عقود الإنشاءات الدولية" سوف يعقد بمدينة القاهرة فى الفترة من ٨ إلى ١٢ أبريل ١٩٩٧ بالإشتراك مع بعض المنظمات الهندسية والإنشائية البارزة .
٢. دورة تدريبية عن "التحكيم التجارى الدولى" سوف تعقد بمدينة بيروت - لبنان فى الفترة من ١٤ - ١٧ أبريل ١٩٩٧ بالإشتراك مع الهيئة العربية للتحكيم الدولى وجمعية التحكيم اللبنانية .
٣. مؤتمر دولى عن "التحكيم التجارى الدولى ، وسائل دعم التعاون بين المؤسسات التحكيمية الإقليمية" سوف يعقد بمدينة القاهرة فى الفترة من ٤ - ٧ مايو ١٩٩٧ بالإشتراك مع جامعة الدول العربية ومركز القانون والتحكيم الأردنى .
٤. دورة تدريبية دولية عن "التحكيم التجارى الدولى" سوف تعقد بمدينة القاهرة فى الفترة من ٢٠ - ٢٧ مايو ١٩٩٧ بالإشتراك مع معهد لندن للمحكمين الدوليين .
٥. دورة تدريبية عن "التحكيم البحرى الدولى" سوف تعقد بمدينة الإسكندرية خلال شهر مايو / يونيو ١٩٩٧ .
٦. المؤتمر الدولى الثانى عن "عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT "سوف يعقد بمدينة القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٧ .
٧. إجتماعات الدائرة المستديرة الخاصة بترتيبات المؤتمر الدولى عن العلاقات العربية الأوروبية ، سوف تعقد خلال شهر نوفمبر ١٩٩٧ .

٨. المؤتمر الدولى الثانى عن "حسم منازعات الطاقة" سوف يعقد بالمشاركة مع البنك الدولى وجامعة دندى الأسكتلندية خلال شهر ديسمبر ١٩٩٧ .

٩. مؤتمر دولى عن "التعاون البحرى بين دول البحر الأبيض المتوسط" من المتوقع عقده خلال شهر ديسمبر ١٩٩٧.

٤ – مقر جديد لمركز القاهرة

مع بداية شهر مارس ١٩٩٧، إنتقل مركز القاهرة إلى مقره الجديد الكائن ١ شارع الصالح أيوب – الزمالك – القاهرة ليتواءم مع أنشطته المتنامية خلال الحقبة القادمة .

ويعد الإنتقال من المقر القديم المؤجر إلى آخر مملوك للمركز بداية لمزيد من الإزدهار والتقدم للمركز .

وجدير بالذكر أن مركز القاهرة قد قام بشراء مقره الجديد والذى تبلغ مساحته ما يزيد عن ٨٠٠ متر مربع – أى ما يوازى ضعف المساحة المؤجرة السابقة – بمبلغ – ر٧٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (ما يعادل –ر٢١٢٣٨٩٤ دولار أمريكى) ، مما يساهم فى تنمية وتطوير نطاق خدماته المقدمة إلى مختلف الأطراف .

ومن الجدير بالذكر أن حكومة جمهورية مصر العربية تساهم فى ميزانية مركز القاهرة حتى يتمكن من أداء دوره فى دفع عجلة التجارة والإستثمار.

وتساهم الحكومة بمنحة توزع على كل من الباب الأول المختص بالأجور والباب الثانى المختص بالمصروفات الجارية. وفى حالة تبقى أى أرصدة لم تصرف بواسطة مركز القاهرة تعود هذه الأرصدة تلقائياً إلى ميزانية الدولة حسب القواعد العامة للميزانية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن حكومة جمهورية مصر العربية قد مولت مركز القاهرة من الباب الثالث الخاص بالموازنة الإستثمارية بمبلغ ٦٢٠٠٠٠٠ جنيه (ستة مليون ومائتا ألف جنيه مصرى) لشراء مقره الجديد .